

كراسة الشروط والمواصفات
لعملية صيانة المسطحات الخضراء بمركز القاهرة الدولي
للمؤتمرات
رقم ()
للعام المالي ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

جلسة فض المظاريف الفنية :...../...../٢٠٢٦
في تمام الساعة ١٢ ظهراً بمقر الهيئة بمركز
القاهرة الدولي للمؤتمرات- مدينة نصر- القاهرة.
ثمن النسخة الواحدة (٢٩٩ جنيه) يضاف إليها
الضرائب والرسوم المقررة قانوناً

عنوان المراسلات:

الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات-مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شارع
الفنجرى- بجوار استاد القاهرة الدولي- القاهرة.

مقدمة

في ضوء إحتياج الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات إلى التعاقد لتنفيذ عملية صيانة المسطحات الخضراء بأعلى جودة وبأقل قيمة مالية للهيئة، فإن الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات تعلن بمقتضى هذه الكراسة وطبقاً للاشتراطات والضوابط الواردة بها، عن طرح المناقصة / الممارسة العامة رقم () للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بنظام المظروفين فني ومالي "مطلق" لتنفيذ عملية مكافحة الحشرات والزواحف السامة والأفات والحيوانات الضالة والخفافيش والعملية غير قابلة للتجزئة، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالشروط المرجعية الواردة بهذه الكراسة، ووفقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ولائحته التنفيذية.

وتتطلب الهيئة بالسادة مقدمي العروض الإطلاع على هذه الكراسة بدقة، والإلمام بالظروف المحلية المحيطة بالعملية قبل إعداد عروضهم وفقاً للضوابط الواردة فيها.

الشروط العامة

أولاً: القوانين الحاكمة: -

تسري على العملية محل الطرح جميع القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، وتعديلاتهما، وجميع القوانين والقرارات المنظمة لهما والمرتبطة بهما، وتعتبر مكملة فيما لم يرد به نص بكراسة الشروط والمواصفات.

ثانياً: لغة التعاقد: -

اللغة العربية هي اللغة المعتمدة في كراسة الشروط والمواصفات والعقود وجميع المحاضر والمراسلات وغيرها من المستندات ذات الصلة بموضوع الطرح والتعاقد.

ثالثاً: عنوان المراسلات: -

الإدارة العامة للمشتريات والمخازن بمقر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الكائن بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات-مدينة نصر-شارع الفنجرى- بجوار استاد القاهرة الدولي-القاهرة.

رابعاً: الشركات المتقدمة: -

لا يتقدم للعملية محل الطرح سوى الشركات والجمعيات العاملة في المجال موضوع تلك العملية.

خامساً: الجدول الزمني:

تتعقد جلسة فض المظاريف الفنية في يوم الموافق...../...../٢٠٢٦ في تمام الساعة الثانية عشر ظهرًا بإدارة التعاقدات بمقر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات الكائن بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات - مدينة نصر- شارع الفنجرى- بجوار استاد القاهرة الدولي - القاهرة، وذلك في جلسة علنية عامة وبحضور من يرغب من أصحاب العطاءات، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.

سيتم إخطار أصحاب العطاءات المقبولة فنياً بموعد ومكان عقد جلسة فض المظاريف المالية، على أن تكون في جلسة علنية عامة وبحضور من يرغب من أصحاب العطاءات المقبولة عروضهم الفنية، ويجوز لهم تفويض من يرونه لحضور الجلسة بدلاً منهم شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك.



ساساً: الشكاوى المتعلقة بمخالفة أحكام القانون :-

في حالة إخلال جهة الطرح بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية بحق لصاحب الشأن التقدم بشكواه إلى مكتب متابعة التعاقدات الحكومية للنظر والبث في الشكوى وذلك وفقاً للمواعيد التالية :-

م	الحالة	المدة المسموح بها
١	شكاوى متعلقة بإجراءات الطرح وكراسة الشروط	قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية بيومي عمل على الأكثر
٢	شكاوى متعلقة بالبث الفني	قبل الموعد المحدد لجلسة فتح المظاريف المالية بيومي عمل على الأكثر
٣	شكاوى متعلقة بالبث المالي	قبل الموعد المحدد للتعاقد بيومي عمل على الأكثر
٤	شكاوى متعلقة بدخول إجراءات التعاقد حيز التنفيذ	يتم تقديمها بعد بيومي عمل على الأكثر من صدور القرار الذي بتضرر منة الشاكي

ساساً: اعداد وتقديم العطاءات وتسليمها:

- يتحمل صاحب العطاء كافة تكاليف اعداد وتقديم عطاءه، وكل ما يتعلق به من مهام، ولا تتحمل الهيئة بأي حال من الأحوال أية مسؤولية عن تلك التكاليف بغض النظر عن نتيجة العملية.

- تقدم العطاءات موقعة من أصحابها وفقاً للشروط المحددة باستندات الطرح ويجب تقديمها على نموذج العطاء المدرج بكراسة الشروط والمواصفات وذلك في ظرفين منفصلين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي، ويجب أن يثبت على كل من مظاريفي العطاء الفني والمالي نوعه من الخارج، ويوضع المظروفان داخل ظرف مغلق بطريقة محكمة ويوضح عليه اسم الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات وعنوان الإدارة العامة للمشريات والمخازن وما يفيد أن ما بداخله المظروف الفني والمظروف المالي ويذكر اسم العملية ورقمها وتاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية كما يذكر اسم صاحب العطاء.

- تسلم العطاءات لإدارة التعاقدات بمقر الهيئة بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات - مدينة نصر - شارع الفنجرى - بجوار استاد القاهرة الدولي - القاهرة، إما باليد أو عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للتبريد، وذلك في ميعاد غايته الساعة الثانية عشر ظهراً من اليوم المحدد لفتح المظاريف الفنية، ولا يعتد بأي عطاء أو تعديل يرد بعد الميعاد المذكور.

- في حالة تقديم العطاء من صاحبه أو من يفوضه شريطة تقديم التفويض الدال على ذلك أو وكيله، تقوم إدارة التعاقدات بالتوقيع على إيصال يفيد الإستلام يحدد به موعد وتاريخ إستلام العطاءات.

- في حالة إستلام إدارة التعاقدات العطاءات عن طريق البريد السريع من خلال الهيئة القومية للتبريد، يقوم موظف الإدارة بالتوقيع على إيصال الهيئة بالإستلام والإحتفاظ بصورة منه.

- لا يجوز لصاحب العطاء شطب أي بند من بنود العطاء أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه بعد تسليمه، وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات خاصة بالنواحي الفنية فيثبتها في كتاب مستقل ويسلمها لإدارة التعاقدات قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية.

- يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تسليمه بغض النظر عن ميعاد إستلامه بمعرفة الهيئة وحتى نهاية المدة المحددة لسريان العطاءات.

ثامناً: مدة سريان العطاءات :-

- يبقى العطاء ساري المفعول لمدة ٩٠ يوماً اعتباراً من التاريخ المحدد لفتح المظاريف الفنية.

يتم البث والإخطار بالترسية قبل إنتهاء مدة سريان هذه العطاءات، فإذا تعذر ذلك، تعين على الإدارة العامة للمشريات والمخازن بالهيئة العرض على رئيس مجلس إدارة الهيئة بالأسباب التي أدت إلى التأخير، وإقتراح المدة المطلوب مدها للإنتهاء من إجراءات الترسية، ويجب حل موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة على هذه المدة إخطار مقدمي العطاءات كتابة لمدة سريان عطاءاتهم لهذه المدة، ومد مدة صلاحية التأمين المؤقت على أن يتم

أدراكاً من عارفي

ذلك كله قبل تاريخ انتهاء مدة سريان العطاءات بخمسة عشر يوماً، ويستبعد كل عطاء لم يقبل صاحبه مد مدة سريان عطائه كتابة، ويرد إليه تأمينه فور انتهاء مدة سريان العطاء.

تاسعاً: المظروف الفني ويحتوي على البيانات والمستندات التالية:

- أصل كراسة الشروط والمواصفات مهيورة بخاتم الشركة، وموقع عليها من الممثل القانوني للشركة.
- بيان الطبيعة القانونية لصاحب العطاء، والمستفيد الحقيقي منه، والمستندات المؤيدة لذلك، ويعتد في هذا الشأن بنسخة معتمدة من عقد التأسيس أو النظام الأساسي أو هيكل رأس المال وفق آخر تعديل، وذلك بالنسبة للشركات وأية بيانات أو مستندات أخرى تتعلق بالملكية وذلك بالنسبة لأصحاب العطاءات من غير الشركات.
- صورة من القيد في السجل التجاري على أن يكون مجدد وساري المفعول خلال مدة سريان العقد (مع إحضار الأصل للإطلاع عليه).
- البطاقة الضريبية سارية، وآخر اقرار ضريبي.
- شهادة التسجيل لدي مصلحة الضرائب المصرية (القيمة المضافة).
- ما يفيد التسجيل بمنظومة الفاتورة الإلكترونية.
- ما يفيد التسجيل ببوابة التعاقدات العامة.
- شهادة إستيفاء نسبة المكون الصناعي المصري الصادرة عن إتحاد الصناعات المصرية.
- ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات.
- ما يفيد سداد التأمين المؤقت المطلوب.
- خطاب موجه من البنك المفتوح به حساب الشركة إلى الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات يحتوي على (اسم صاحب الحساب - الرقم القومي - الرقم المصرفي الدولي الموحد ال "IBAN" وأن يكون معتمد ومختوم من قبل البنك).
- تقديم بيانات حقيقية حديثة وكاملة توضح وضع الشركة المالي مع تأكيدات تثبت المقدرة على تنفيذ الأعمال موضوع الممارسة طبقاً للجدول الزمني وسيؤخذ بعين الإعتبار وفي جميع الحالات إبقاء هذه المعلومات في سرية تامة.
- يجب ألا يحتوي المظروف الفني على أي مبالغ أو إشارات مالية.

ملحوظة: يتم التوقيع والختم على جميع الأوراق الموجودة داخل المظروف الفني من الممثل

القانوني للشركة.

عاشراً: المظروف المالي:-

يجب أن يحتوي المظروف المالي على المستندات الآتية:

- السعر الأساسي لكل بند شامل ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب والرسوم والدمغات وأن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة وفقاً للكشف المرفق.
- على صاحب العطاء عند إعداده لقائمة الأسعار التي وضعها داخل المظروف المالي مراعاة الآتي:-
- كتابة الأسعار رقماً وحرفاً باللغة العربية.
- أن تكون قائمة الأسعار مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء.
- عدم الكشط أو المحو أو التحوير، وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة كتابته رقماً وحرفاً والتوقيع بجانبه.
- لن يلتفت إلى أي إدعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية.
- يحظر التعديل في أسعار العطاءات المقدمة بعد الموعد المحدد لجلسة فسخ المظاريف الفنية، ويسري هذا الحظر على صاحب العطاء الفائز.

صاحب العطاء

الحادي عشر : أسس التقييم المالي:

- سيتم التقييم المالي بين العروض المقبولة فنيا حيث سيتم الترسية على أقل الاسعار للعطاءات المقبولة فنيا.

ملحوظة: يتم التوقيع والختم على جميع الأوراق الموجودة داخل المظروف المالي من الممثل القانوني للشركة.

الثاني عشر: التأمين المؤقت: -

- يجب أن يؤدي مع كل عطاء تأمين مؤقت قدره ٣٠٠٠٠ جنيه (فقط ومقداره ثلاثون ألف جنيه مصري لا غير) وذلك لضمان جديته، ويستبعد كل مقدم عطاء لم يسدد مبلغ التأمين المحدد.
- يؤدي التأمين المؤقت بأي من الوسائل الآتية: -
- إيداع المبلغ نقداً في حساب الهيئة رقم ١/٤/٦٨٧٠٠/٣٠٠٩/٣٠٠٠ بالمركز المصرفي المصري
- سداد المبلغ بوسائل الدفع من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني.
- بموجب خطاب ضمان مصدراً من أحد المصارف المحلية المعتمدة، وألا يقترن بأي قيد أو شرط، وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغاً يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بأن يدفع للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغاً يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بإدائه بأكماله عند أول طلب منها دون الإنكشاف إلى أي معارضة من صاحب العطاء.
- يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين المؤقت، أو جزء منه خصماً من مستحقاته عن عمليات أخرى في الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات أو غيرها من الجهات الإدارية التي تمرر عليها أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، متى كانت صالحة للصراف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له، يكون موجهاً للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، وبخصوص عملية بذاتها، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين المؤقت أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، وتعهدها بحجزه تحت حساب التأمين المؤقت المطلوب، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستنداً معتمداً ومختوماً من الإدارة المختصة بالهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات بالموافقة على الصراف، أو طلب إتاحة ذلك المبلغ لها.
- يجب أن يكون التأمين المؤقت سارياً لمدة ثلاثين يوماً بعد تاريخ إنتهاء مدة صلاحية سريان العطاء أو تاريخ إنتهاء مدة مد صلاحيته.
- إذا إنسحب مقدم العطاء من العملية قبل الميعاد المحدد لجلسة فتح المظاريف الفنية يصبح التأمين المؤقت المؤدى حفاً للهيئة دون حاجة إلى إنذار أو الإلتجاء إلى القضاء أو إتخاذ أي إجراءات أو إقامة الدليل على حصول ضرر، أو إستدائه من أي مبالغ مستحقة أو مستحق لديها أو لدى أي جهة إدارية أخرى لصاحب العطاء المذكور.
- يتم رد التأمين المؤقت إلى أصحاب العطاءات غير المقبولة فنياً دون توقف على طلب منهم، وذلك فور إنتهاء جميع إجراءات مرحلة البت الفني.
- يتم رد التأمين المؤقت بذات الوسيلة التي تم أداءه بها.

الثالث عشر: التأمين النهائي: -

- يجب على صاحب العطاء الفائز أن يؤدي للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات التأمين النهائي بنسبة (٥%) من قيمة العقد، خلال عشرة أيام عمل تبدأ من اليوم التالي لإخطاره بقبول عطائه، على أن يتم رد التأمين النهائي بعد التوريد والفحص والإستلام، كما يجوز لصاحب العطاء الفائز عدم سداد التأمين النهائي المستحق حال قيامه بالتوريد وقبول الهيئة للأصناف وذلك خلال مدة عشرة أيام من تاريخ أمر الإستلام. مهابي عارل

- علي أن يؤدي التأمين النهائي باي من الوسائل الآتية:
- إيداع المبلغ نقداً في حساب الهيئة رقم ١/٣٠٠/٦٨٧٠١٤ بالبنك المركزي المصري
- سداد المبلغ بوسائل الدفع الإلكتروني من خلال منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني.
- بموجب خطاب ضمان مصدرًا من أحد المصارف المحلية المعتمدة، وألا يقترن بأي قيد أو شرط، وأن يقر فيه المصرف بأن يدفع تحت أمر الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغًا يوازي التأمين المطلوب، وتقبل خطابات الضمان من البنوك الخارجية بشرط التأشير عليها بالقبول من أحد المصارف المحلية المعتمدة على أن يتعهد المصرف المحلي بأن يدفع للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات مبلغًا يوازي التأمين المطلوب وأنه ملتزم بإدائه بأكمله عند أول طلب منها دون الإلتفاف إلى أي معارضة من صاحب العطاء.
- يجوز لصاحب العطاء طلب سداد التأمين النهائي، أو جزء منه خصمًا من مستحقاته عن عمليات أخرى في الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات أو غيرها من الجهات الإدارية التي تسري عليها أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، متى كانت صالحة للصرف في تاريخ جلسة فتح المظاريف الفنية، على أن يرفق صاحب العطاء بالطلب مستندًا معتمدًا ومختومًا من الإدارة المختصة بالجهة الإدارية المستحق لديها مبلغ له، يكون موجهاً للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، وبخصوص عملية بذاتها، يتضمن قبول تلك الجهة خصم مبلغ التأمين النهائي أو جزء منه من المبالغ المستحقة لديها، وتعهدًا بحجزه تحت حساب التأمين النهائي المطلوب، إلى حين تقديم صاحب العطاء مستندًا معتمدًا ومختومًا من الإدارة المختصة بالهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات بالموافقة على الصرف، أو طلب إتاحة ذلك المبلغ لها.
- إذا لم يتم صاحب العطاء الفائز بإداء التأمين النهائي خلال المهلة المحددة، جاز للهيئة، بموجب إخطار بكتاب يرسل له بخدمة البريد السريع، عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيزه في ذات الوقت بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال ودون حاجة لإتخاذ أي إجراء آخر، إلغاء العقد أو تنفيذه بواسطة أحد مقدمي العطاءات التالية لعطائه بحسب ترتيب أولوياتها، ويصبح التأمين المؤقت في جميع الحالات من حق الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات، كما يكون لها أن تخصص قيمة كل خسارة تلحق بها إذا تبين أنه المتسبب فيها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق لديها لصاحب هذا العطاء، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى، أيا كان سبب الإستحقاق، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقوقها في الرجوع عليه قضائيًا بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق بالطريق الإداري.
- يكون التأمين النهائي ضامنًا لتنفيذ العقد، ويتم الإحتفاظ به إلى أن يتم تنفيذ العقد بصفة نهائية، ويتم رده أو ما تبقى منه فور إنتهاء مدة تنفيذ العقد بغير طلب خلال عشرة أيام عمل.
- يتم رد التأمين النهائي بذات الوسيلة التي تم أداءه بها.

الرابع عشر: تعديل حجم العقد:

- يحق للهيئة بعد إبرام العقد وأثناء تنفيذه تعديل حجم التعاقد بالزيادة أو النقص، وذلك بما لا يجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والمواصفات والأسعار المتعاقد عليها.

الخامس عشر: العدة الزمنية لتنفيذ العقد:

- عام ميلادي واحد إعتبارًا من تاريخ أمر الإسناد.

السادس عشر: شروط السداد:

- يتم سداد مستحقات المتعاقد عن الخدمات المؤداة فعلياً إلكترونياً بموجب مستخلصات وذلك خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والإعتماد وتوقيع العقود من الطرفين.

- السابع عشر: الغرامات:
- إذا تأخر المتعاقد في تنفيذ الأعمال موضوع التعاقد بحق للهيئة ان توقع عليه غرامة عن مدة التأخير طبقاً لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

الثامن عشر: فسخ العقد: -

- يجوز للهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد، إذا اخل بأي شرط جوهرى من شروطه.
- يكون فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد بقرار مسبب من رئيس مجلس إدارة الهيئة، على أن يخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعريضه في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو الفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين في العقد.
- في جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائى من حق الهيئة، كما يكون لها أن تخصص ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها، وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الإستحقاق، دون حاجة إلى إتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

التاسع عشر: الشروط العامة: -

- لا يجوز التعاقد من الباطن لتنفيذ كل أو بعض العملية محل الطرح.
- يحظر على أصحاب العطاءات التقدم بالذات أو بالوكالة مع الغير بأكثر من عطاء للعملية محل الطرح، ما لم يكن المتقدم شريكاً مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في إتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء.
- لا يجوز إبداء أي تحفظات من جانب صاحب العطاء أو إضافة شروط تخالف ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات.
- العملية محل الطرح غير قابلة للتجزئة.

مادياً عادياً
حساب

إقرار

يُقر مقدم العطاء بما يلي:-

- 1- الاطلاع على كراسة الشروط والمواصفات وأنه ملتزم بكافة الشروط العامة والخاصة والالتزامات الواردة بها وقت تقديم العطاء، وأنه يقدم عطاءه بناءً على هذه الاشتراطات.
- 2- الالتزام بالتأمين على العمالة وفقاً لقوانين التأمينات المساندة.
- 3- الالتزام بسداد المستحقات التأمينية من صندوق التأمينات.
- 4- الالتزام بسداد مستحقات صندوق العمالة غير المنتظمة من مديريات القوى العاملة.
- 5- أن العنصر _____ وان _____ دائم للشركة _____ و _____

والذي يكون اعلامه صحيحا حتى يتم مخاطبته عليه فيما لو رست عليه العملية محل الطرح.

- 6- تليفون الشركة هو:
- 7- البريد الإلكتروني للشركة هو:
- 8- فاكس الشركة هو:

توقيع مقدم العطاء

اسم شركة مقدم العطاء _____

اسم ممثلها القانوني _____

التوقيع _____

مشروع نطق العقد النموذجي لتقديم خدمة

انه في يوم الموالي تم إبرام هذا العقد بين كل من:

أولاً:^(١) ومقرها^(٢) بصفتها المتعاقد، وهي الجهة المعنية/ المستفيدة من عملية^(٣)، ويمثلها قانوناً في التوقيع على هذا العقد بصفته^(٤)

(إذا كان هناك مفوض لتوقيع العقد، تستكمل البيانات التالية)

وبفوض عنه في التوقيع على هذا العقد السيد/ السيدة) بصفته/بصفتها الوظيفية بموجب التفويض الصادر بالقرار رقم الصادر في

(طرف أول)

(إذا كان الطرف الثاني شخص اعتباري، تستكمل البيانات التالية)

ثانياً: الكائن مقرها وشكلها القانوني والنسفة ومسجلة بسجل برقم ورقمها التأميني

بطاقة ضريبية رقم تليفون رقم فاكس رقم بريد إلكتروني، ويمثلها السيد/ السيدة) بطاقة رقم قومي بصفته/بصفتها بموجب

(إذا كان الطرف الثاني شخص طبيعي، تستكمل البيانات التالية)

ثانياً: السيد/ السيدة) وشهرته/شهرتها بطاقة رقم قومي/ مقيم/مقيمة بـ تليفون فاكس بريد إلكتروني بطاقة ضريبية والمسجل بنقابة بعضوية رقم

(طرف ثان)

التعهد

• حيث أن الطرف الأول أبدى رغبته في التعاقد على تقديم خدمة^(١)، وذلك بغرض، وعلى ضوء الدراسة التحليلية والجدوى الاقتصادية وفقاً لما تم تخصيصه من اعتمادات مالية، وحيث أبدى الطرف الثاني استعداده للقيام بذلك وإتمامه وفقاً للشروط والمواصفات وأية متطلبات أخرى وكما هو منصوص عليه بقراسة الشروط والمواصفات و(١) العطاء/ العرض المقدم منه، والذي قبله الطرف الأول.

• وفي ضوء اعتماد السلطة المختصة^(٢) /... المقفوض عنه ...^(٣) ... بالقرار رقم الصادر في لإجراءات طرح العملية رقم بتاريخ وفقاً لأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاتها، و(٢) الإعلان/ الدعوة/ طلب عرض السعر) وكراسة الشروط والمواصفات المنشورة على بوابة التعاقدات العامة بتاريخ بشأن ^(٤) المناقصة (العامة/ المحدودة/ المحلية/ ذات المرحلتين) العمارة (العامة/ المحدودة) الاتفاق المباشر ^(٥) رقم (.... لسنة) للتعاقد على^(٦)

١- اقل اسم الجهة الإدارية المتفيدة.

٢- اقل عنوان الجهة الإدارية المتفيدة لتسليلاً وهو سيتم توجيه المراسلات والشكيات عليه.

٣- اقل اسم العملية كما ورد بالأعلان إذا هو طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

٤- اقل صفا السلطة المختصة.

٥- اقل وصف للخدمات محل التعاقد.

٦- اقل اسم السلطة المختصة وصفها الوظيفية.

٧- اقل اسم المفوض عن السلطة المختصة وصفته الوظيفية.

٨- اختيار طريق التعاقد الذي تم تشاعه ل طرح العملية.

٩- يجوز للسلطة المختصة التفويض في التعاقد بطريق الاتفاق المباشر وذلك طبقاً لنظم المادة (٦٣) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

١٠- اقل اسم العملية كما ورد بالأعلان إذا هو طلب عرض السعر، وكراسة الشروط والمواصفات.

ووفقاً لما تضمنته مكراسة الشروط والمواصفات الخاصة بموضوع هذا العقد وما أوصت به () لجنة البت في المنقصة/الممارسة () لجنة الاتفاق المباشر) بجلستها المعقودة يوم ... الموافق ... من قبول () لعضاء () العرض) المقدم من الطرف التالي بمبلغ (.....) (قطب مقداره)، والذي تمت لترسية عليه باعتباره () الأقصر شروطاً والأقل سعراً () الذي تم ترجيحه بنقام التفات) ومطابقته لشروط والمواصفات الفنية واعتمد السلطة المختصة لتوصية اللجنة بتاريخ

• وبعد ان أقر الطرفان بأهليتهما وصفتيهما للعقد لتتفق على الأتي

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ومكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها و() العطاء/ () العرض) المقدم من الطرف التالي والمقبول من الطرف الأول ، وكافة المتطلبات والمستندات المنبثقة بين الطرفين ومختصر () لجنة البت في المنقصة/الممارسة/ () لجنة الاتفاق المباشر) رقم (... لسنة)، وأمر الاسناد المورخ .../.../... جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتماً ومكملاً لأحكامه.

البند الثاني

تعين الملاحق التالية والمرققة بهذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه: ()

ملحق (1): وصف موضوع العقد.

ملحق (2): الاشتراطات الخاصة.

ملحق (3): التزامات طرفي التعاقد.

البند الثالث

أقر الطرف التالي بأن الغرض من هذا العقد هو تقديم خدمة () () بما يشتمل على ذلك من توفير العناصر اللازمة ووفقاً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بمكراسة الشروط ويلتزم بالتعاون والتسليم مع الطرف الأول لتحقيق هذا الغرض.

ويتعين على الطرف التالي مراعاة كافة القوانين واللوائح والتعليمات والقواعد المعمول بها ذات الصلة بالخدمة محل التعاقد سواء كانت سابقة أو لاحقة على إبرام العقد.

البند الرابع

يلتزم الطرف التالي بتلبية محل هذا العقد وفقاً للممارسات الجيدة وأفضل المعايير المتعارف عليها وظيفياً للمواصفات الفنية والمتطلبات والاشتراطات الواردة بمكراسة الشروط وأن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد لمدة () () نظير مقابل () () مقداره () () (قطب مقداره)، وبقيمة إجمالية مقدارها () (قطب مقداره) شاملة كافة الضرائب والرسوم والتكاليف والتلفات ذات الصلة.

البند الخامس

وفقاً لمكراسة الشروط والمواصفات التي تم التعاقد بناء عليها ، تكون مدة تقديم الخدمة محل هذا العقد () تبدأ من تاريخ . وتنتهي في ...

(أنا كملت شروط الطرح قد أجريت مدة مدة العقد يكون البند على النحو التالي وتستكمل البنود المطلوبة فيه)

ماجياً دارب مبرور

١٠ - إذا لم يستلم أي من هذه الملاحق لصالح عمارة (أو مستلمها) قبل ٢٠ سبب وهي الصلحة للرقابة التي تعين على أن المتلقي
١١ - يجب أن تكون لغة الملاحق وفقاً لما تضمنته مكراسة الشروط والمواصفات وعلى استناداً من قبل الجهة النازية للمنقصة ووفقاً بشرط

١٢ - لكل وصف للخدمات محل التعاقد

١٣ - لكل مدة التعاقد الإجمالية

١٤ - لكل قيمة الخدمة لمدة التعاقد (بما في ذلك الرسوم والواجب من ... أو غير ذلك)

١٥ - لكل القيمة الإجمالية للتعاقد

...../...../.....
-------	-------------------	-------

البند الخامس

يجب على الطرف الثاني أن يوزي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية ويتباح المبرسات الجيدة والفضل المعبر المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من يترتب عنه، ويحافظ على ما يورثه له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي مسوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو مسبق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للاشتراطات والمعاملات الواردة بكرة أساسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد، وأن يراعى المبرسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم التصحيح الأمينة وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند السادس

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانخراط سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذة لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما يورثه له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول نزع العقد.

البند السابع

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون مبررة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كثافة المخرجات والمعالجات والتقنيات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الأعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها وفقاً للتالي: (٣١)

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....
.....

البند الثامن

وضمن الطرف الثاني الأعمال محل العقد لمدة من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بعبء الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر، ويعتبر الطرف الثاني مسئولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فالطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.

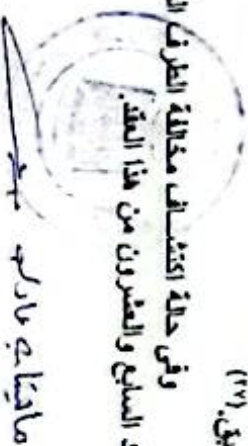
البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجه إلى إخطار أو إذن مسبق. (٣٢)

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لالتزاماته بحق الطرف الأول توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

ما يحتاجه طرفي



٣١- عمل بموجوب الصيغ المتفق عليها من طرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تقتضيه كونه الشروط والشروط.

٣٢- يبين على قسمة المستعانة بطبيعة اوبرية كسر كسر يكتفي من ثراء شمساً من ثروة نظيرة بطبيعة اوبرية كسر كسر وثمة التزاما بعدم تسعة (٣٧) من اللامعة لتتبعه.

يلتزم الطرف الأول بأن يُمدد إلكترونياً للطرف الثاني كل (شهر / ثلاثة أشهر / سنة / (٢٨) ... قيمة ما يستحقه عن الخدمات المؤداة فعلياً خلال مدة لا تتجاوز (٣٠) يوماً تحسب من تاريخ الفحص والقبول والاعتماد، وذلك على حسابه رقم..... بالبنك.....

وفي حالة عدم وفاء الطرف الأول بالمبالغ المستحقة في المواعيد المحددة يلتزم بأن يؤدي للطرف الثاني ما يعادل تكلفة التمويل لقيمة المطالبة عن فترة التأخير وفقاً لسعر الائتمان والخصم المعلن من البنك المركزي وقت المحاسبة شريطة تقديم الطرف الثاني مستندات رسمية بالمبلغ المطالب به.

البند الخامس عشر

إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول أن يعدل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص وبما لا يتجاوز (١٥%) من كمية كل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ، ووجود الاعتماد المالي اللازم، وأن يصدر التعديل خلال مدة تنفيذ العقد والتي لا يدخل فيها مدة الضمان ، وألا يؤثر ذلك على أولوية التعاقد في ترتيب عطاوة ، وأن تعدل مدة هذا العقد إذا تتطلب الأمر ذلك بالفقر الذي يتناسب وحجم الزيادة أو النقص وذلك إعمالاً لحكم المادة (٤٦) من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ المشار إليه.

البند السادس عشر

جميع ما ينتج عن هذا العقد والذي قدمه الطرف الثاني لأجل تنفيذ التزاماته التعاقدية يعد ملكاً خالصاً للطرف الأول بما في ذلك كافة الحقوق بأنواعها المختلفة، ولا يحق للطرف الثاني استخدامه إلا فيما له علاقة بتنفيذ التزاماته التعاقدية، ويتحمل الطرف الثاني جميع الآثار المترتبة على الادعاءات الصادرة عن الآخرين بسبب تعديه على أي حق أو امتياز أو تصميم أو علامة تجارية أو غير ذلك من ادعاءات.

البند السابع عشر

يجوز للطرف الثاني أن يعهد ببعض بنود العملية محل التعاقد إلى غيره من الباطن ممن تتضمن عطاوة بياناتهم وخبراتهم وما يسند إليهم من بنود، وتم قبولهم من الطرف الأول ، ويجوز للطرف الثاني أن يقوم بتغيير من أسند إليهم بعض بنود من الباطن إذا وجد مبررات لذلك شريطة أن يكون بذات الكفاءة الفنية والخبرة وأن يوافق عليه الطرف الأول ، ويظل الطرف الثاني دون غيره مسئولاً أمام الطرف الأول عن تنفيذ العقد ، كما يلتزم باطلاع من أسند إليهم بعض بنود العملية من الباطن على ما يخصهم من شروط العقد وذلك التزاماً بحكم المادة ٢٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ والمادتين ٥٧،٥٦ من لائحته التنفيذية.

البند الثامن عشر

(٢٩) كلف الطرف الأول (السيد / السيدة) بصفته/بصفحتها الوظيفية بموجب القرار رقم الصادر في مسئولاً/مسئولة عن إدارة هذا العقد.

البند التاسع عشر

يُسأل الطرف الثاني عن أية مخالفات تقع لأحكام القوانين واللوائح أو عن سلامة محل هذا العقد ولا يجوز له أو الغير الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار تترتب نتيجة عدم سلامته أو غير ذلك. ويلتزم الطرف الثاني على نفقته بإجراء ما يلزم لضمان تنفيذ التزاماته التعاقدية بشكل مستمر وبمعدلات الأداء المتفق عليها.

البند العشرون



ماهيلاً بحاله

٢٨- أصل المدة (شهر/ربع سنوية/ سنوية، أو غير ذلك).

٢٩- إعمالاً لحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية للقانون تنظيم التعهدات التي تبرمها جهات العامة الصغار بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

...../...../.....
-------	-------------------	-------	-------

البند التاسع

يجب على الطرف الثاني أن يؤدي التزاماته التعاقدية بكل دقة ومهنية وباتباع الممارسات الجيدة والفضل المعايير المتعارف عليها وخطة العمل المقررة في هذا الشأن، وأن يتبع أحكام القوانين المعمول بها والقواعد والأصول الفنية، وأن يتقيد بالتوجيهات والتعليمات التي يصدرها إليه الطرف الأول أو من يمثله أو من ينوب عنه، ويحافظ على ما يوفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ التزاماته التعاقدية، وأن يلتزم بالنزاهة والشفافية أثناء تنفيذ العقد، كما يلتزم بتجنب تعارض المصالح في المهام التي سوف يقوم بها ومهامه الأخرى، أو مسابق تعاملاته مع الطرف الأول أو غيره وطبقاً للائتماريات والاشتراطات والمطلوبات الواردة بكراسة الشروط، ويلتزم بالتعاون والتنسيق مع الطرف الأول لتحقيق الغرض من هذا العقد؛ وأن يراعى الممارسات الإدارية الجيدة وأن يقوم في كل ما له علاقة بهذا العقد بتقديم النصح الأمين وأن يدعم في كل وقت ويحمي مصالح الطرف الأول في التعاملات مع غيره.

البند العاشر

يحظر على الطرف الثاني والعاملين لديه إجراء أي ارتباط مع الغير أو الانتهاك سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أي من الأعمال أو الأنشطة التي تتعارض مع تنفيذه لالتزاماته التعاقدية أو الأعمال الموكولة إليه بمقتضى هذا العقد، أو استغلال ما وفره له الطرف الأول لاستخدامه في تنفيذ محل هذا العقد بأي نوع من أنواع الاستغلال أو الاستخدام، وفي حالة مخالفه الطرف الثاني لأي من ذلك فيحق للطرف الأول لسخ العقد.

البند الحادي عشر

على الطرف الثاني أن يقدم للطرف الأول الخدمة محل هذا العقد وفقاً للشروط والمواصفات المتفق عليها، وأن تكون مجهزة ومحقة لمتطلبات الطرف الأول بما في ذلك كافة المخرجات والمعالجات والمقترحات والتوصيات أو غير ذلك مما يقدمه الطرف الثاني للطرف الأول، ويلتزم الطرف الأول بمراجعة واعتماد الأعمال في المواعيد المحددة حال مطابقتها للشروط والمواصفات المتفق عليها وفقاً للتالي: (١٦)

م	بيان المخرج المطلوب من الطرف الثاني
.....
.....

البند الثاني عشر

يضمن الطرف الثاني الأعمال محل العقد لمدة من تاريخ قبول الأعمال واستلامها، وذلك دون الإخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر، ويعتبر الطرف الثاني مسؤولاً عن بقاء جميع الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد، فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحها أو استبدالها على نفقته، وإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني وتحت مسؤوليته.


البند الثالث عشر

أقر الطرف الثاني بحق الطرف الأول في أن يقوم بنفسه أو بواسطة أي شخص أو جهة يحددها الطرف الأول في المراجعة أو التفتيش أو التحقق من مستوى تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته التعاقدية في أي وقت دون حاجة إلى إخطار أو أنن مسبقاً. (١٧)

وفي حالة اكتشاف مخالفة الطرف الثاني لالتزاماته بحق للطرف الأول توقيع أي من الجزاءات المنصوص عليها في البند السابع والعشرون من هذا العقد.

البند الرابع عشر

هاتيناه عارسة



١٦- لنقل بالجدول المرفقات المطلوبة من الطرف الثاني وفقاً لطبيعة العملية وما تضمنته كراسة الشروط والمواصفات.
١٧- يضمن على السلطة المختصة بالجهة الإدارية إصدار قرار بتطبيق من نواه مناسبا من نواه الصفة بالجهة الإدارية لإدارة العقد وذلك التزاماً بحكم المادة (٨٧) من اللائحة التنفيذية.

أقر الطرف الثاني بأنه عاين موقع تنفيذ محل هذا العقد المعينة التامة الجهالة قانوناً، ومنطهم لظروف التنفيذ ذات الصلة وقيل المخاطر المتصلة بها وأنه قبل تنفيذ التزاماته التعاقدية بهذا الموقع وبحالته الراهنة دون أن يحل له الرجوع على الطرف الأول بالتعويض عن أية أضرار ترتب نتيجة عدم سلامته أو عن تعرض الغير له أو أي عيب خلقي أو غير ذلك.

البند الحادي والعشرون

إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ هذا العقد عن الميعاد المحدد به لأسباب خارجة عن ارادته يجوز للطرف الأول اعطاه مهلة بما لا يجاوز(٣٠) من المدة الأصلية للتنفيذ دون توقيع مقابل تأخير، وفي حالة تأخره لأسباب راجعه إليه فيوقع عليه مقابل تأخير بحسب من بداية المهلة وفقاً للآتي:(٣١) ولا يدخل توقيع مقابل التأخير بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بكامل التعويض المستحق عما أصابه من أضرار بسبب التأخير.

البند الثاني والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل التعاقد بنسبة وفي المواعيد المحددة وفقاً للمواصفات والشروط المتعاقد عليها، ولا يجوز له التنازل عن ذلك للغير كلياً أو جزئياً، ومع ذلك يجوز له أن يتنازل عن المبالغ المستحقة له قبل الطرف الأول لأحد البنوك أو الشركات المالية الغير مصرفية المرخص لها بمزاولة النشاط في جمهورية مصر العربية، ويكتفى في هذه الحالة بتصديق البنك أو الشركة دون الإخلال بمسئولية الطرف الثاني عن تنفيذ العقد وبما يكون للطرف الأول قبله من حقوق، وفي حالة مخالفة ذلك بحق للطرف الأول فسخ العقد بإرادته المنفردة دون حاجة لاتخاذ أية إجراءات أو إنذار أو تنبيه، فضلاً عن حقه في اتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها في قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم ١٨٨ لسنة ٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة المشار إليه.

البند الثالث والعشرون

أقر الطرف الثاني عند توقيعها على هذا العقد بعدم صدور أحكام نهائية ضده في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات، أو في جرائم التهرب الضريبي، أو الجمركي.

البند الرابع والعشرون

يلتزم الطرف الثاني والعاينين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات أو مستندات أية كانت طبيعتها تكون متعلقة بالعقد ويتعهد بعدم إفشائها للغير وذلك طوال مدة سريان العقد أو بعد انتهائه أو فسخه، ويعد الإخلال بسبب السرية والخصوصية بمثابة إخلالاً جسيماً بشروط العقد ودون الإخلال بأية عقوبة مقررة في هذا الشأن.

البند الخامس والعشرون

يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الأضرار والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه ومداؤها في مواعيدها المحددة قانوناً.

البند السادس والعشرون

اتفق الطرفان على بذل أقصى جهد للالتزام ببنود التعاقد طوال مدة تنفيذ طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية، وفي حالة حدوث خلاف بينهما أثناء تنفيذ يتم عقد اجتماع مع مسئول إدارة العقد أو ممثل الجهة الإدارية بحسب الأحوال خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته، واتخاذ الإجراءات الآتية:

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقة واتخاذ الحل المناسب للمشكلة.
- ٢- قيام إدارة التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأي فني ومالي وقانوني للسلطة المختصة، ويجوز لها الاستعانة باستشاري متخصص للمساعدة في دراسة الخلاف وتقديم الرأي.
- ٣- تسوية الخلاف الذي نشأ بالطرق الودية بما لا يدخل بحقوق والتزامات طرفي العقد، وإذا ترتب على التسوية الودية أي أعباء مالية فيتم عرضها على السلطة المختصة للموافقة عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسوية الخلاف. ما جِبَابِ مالِك

وفي جميع الحالات يلتزم طرفي التعاقّد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئة عن هذا العقد.

البند السابع والعشرون

في حالة إخلال الطرف الثاني بأي شرط جوهري من شروط التعاقّد، يحق للطرف الأول فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائي من حق الطرف الأول كما يكون له ان يخصم ما يستحقه بقيمة كل خسارة تلحق به من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه، وفي حالة عدم كليتها يحق للطرف الأول خصمها من مستحقاته لدى أي جهة إدارية أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية، وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني قضائياً بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري، ولا يحق للطرف الثاني المطالبة باسترداد ما سبق سداده للطرف الأول.

كما يحق للطرف الأول توقيع الجزاءات المبينة بالجدول التالي على الطرف الثاني وذلك متى تحققت المخالفات فريين

كل منها: (٢١)

الجزاء	المخالفة	م
.....
.....

البند الثامن والعشرون

يفسخ هذا العقد تلقائياً في الحالات الآتية:

- ١- إذا تبين أن الطرف الثاني استعمل بنفسه أو بواسطة غيره الغش أو التلاعب في تعامله مع الطرف الأول أو في حصوله على العقد.
- ٢- إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيال أو فساد أو احتكار من قبل الطرف الثاني.
- ٣- إذا أفلس الطرف الثاني أو أعسر.

البند التاسع والعشرون

تسرى على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٦٩٢ لسنة ٢٠١٩، فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما تسرى أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ بشأن رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعظيم الإيرادات وأحكام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية الصادرة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢، ولائحته التنفيذية الصادرة بقراري رئيس مجلس الوزراء رقمي ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٣ و ٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥، وذلك حال سريان قانون حماية حقوق الملكية الفكرية على العقد.

البند الثلاثون

- ١- في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً خاصاً يكون النص على النحو التالي :
(تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ على تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد).
بنود هذا العقد.
- ب- في حالة ما إذا كان الطرف الثاني شخصاً اعتبارياً عاماً يكون النص على النحو التالي :
وتختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بالفصل في كافة المنازعات التي قد تنشأ عن تنفيذ أو تفسير أي بند من بنود هذا العقد).

البند العادي والثلاثون

تعد الطرف الأول تقييم دوري لأداء الطرف الثاني وعلى مدار فترة تنفيذه لالتزاماته التعاقدية، ويتم توثيق هذا الأداء ولأبواب وحتى انتهاء التعاقد، ويلتزم الطرف الأول بنشر هذا التقييم على بوابة التعاقدات العامة على أن يتضمن النشر بيانات الطرف الثاني ومستوى أداءه ومدى التزامه بشروط التعاقد، وغيرها من بيانات ذات صلة بالتنفيذ، ويحتفظ الطرف الأول بأصل التقييم بملف العملية.

البند الثاني والثلاثون

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما، وأن جميع المكاتبات والمراسلات والإعلانات والإخطارات التي توجه أو ترسل أو تعلن أو تخطر عليه تكون صحيحة ومنتجة لكل آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر بهذا العنوان الجديد خلال خمسة عشر يوماً، بخطاب مسجل بعلم الوصول، وإلا اعتبرت مكاتبته ومراسلته وإعلاناته وإخطاراته على العنوان صحيحه ومنتجه لكافة آثارها القانونية.

البند الثالث والثلاثون

تحرر هذا العقد من أصل وأربعة نسخ، سلمت إحداها إلى الطرف الثاني، واحتفظ الطرف الأول بالأصل والنسخ الأخرى للعمل بمقتضاها عند النزوم. ماصياً بآثاره.

الطرف الثاني

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

التاريخ:

الطرف الأول

الاسم:

الصفة:

التوقيع:

التاريخ:

رؤم هذا العقد بمعرفة اللجنة الثالثة لقسم القوى لمجلس الدولة، وذلك بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٨ من ديسمبر سنة ٢٠٢٢م، ووافق عليها مجلس الوزراء بجلسته رقم (٢٢٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨.

الاستثمار والتجارة الخارجية
الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات

الشروط والمواصفات الفنية لصيقة المسطحات الخضراء بمركز المؤتمرات

للمام المالى ٢٠٢١ / ٢٢ / ٢٠٢٧

الغرض من العملية :-

- ترغيب الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات كى تخرج صيغة صيغة المساحة الخضراء بمركز المؤتمرات
- العملية غير قابلة للتجربة. والعملية غير قابلة للتداول.
- تعدد مدة سريان المطامات (١٠) يوم من تاريخ فتح المظاريف الفنية

الشروط الأولى

- فترة التعاقد عام ميلادى واحد اعتبارا من تاريخ أمر الإستهاد.
- العرض الفنى والعطاء المقدم من الشركة وكراسة الشروط والمواصفات جزء لا يتجزأ من اللك ومكملا وبمبينا له.
- يتم تحرير محضر استلام الشركة للموقع محل عملية الصبوة للمنشآت.
- تقدم الهيئة بالاحكام الكامل على تنفيذ الشركة لتوريد العطل ولها الحق فى اصدار الأوامر والوجهات والإرشادات التى تحقق مصلحة العمل وعلى الشركة الإمتثال والتنفيذ للأوامر الصادرة من الإدارة المختصة عهيدية.
- تقدم الشركة لأصل صيغة المسطحات بتقديم شهادة الإحصاء المصدرة من إدارة المسطحات الخضراء
- الشركة المقيدة مسجلة من التابة الأولى إلى التابة الرابعة فى أصل صبوة المسطحات الخضراء
- تقدم الشركة سبحة الأصل فى سجل صبوة المسطحات متعددة من المواقع التى قُمت بالعمل لهدها .
- لا يحق للشركة الأمتناع عن تنفيذ أية أصل تكلف بها والاحول للشركة ورفض استلام أوامر التكليف الصادرة من الهيئة وأبسن لها الحق فى أن تتخذ من تقرر الهيئة فى طرف أو مستحقات سبحة للشركة سببا فى تأخير العمل أو رفض استلام أوامر التكليف أو أى مبررا للمطالبة بتعميد مدة تنفيذ الأصل للاختلاف بها أو زيادة قيمتها.
- على حال رفض الشركة لإستلام أوامر التكليف يتم إثبات ذلك بموجب محضر التبع والة عن طرفية لجنة فنية يتم تشكيلها من الإدارة المسندة . يتم إمداد الأمر وخمس قيمة تلك الأصل من مصادمات الشركة المتعلقة مع الهيئة

الشروط الثانية

- تقوم الشركة بعملية صبوة ورفض المسطحات الخضراء وبمسة زراعية مدرية بوزارة وعددا (٢٤) عامل زراعى لمدرية الأصل بالموقع. الاختلاف للشركة
- يتم توفير واحد مقرف صفة موقع ذو فترة فى صبوة المسطحات ووقاية التربة من فترة لا تقل عن عام
- يتم تحديد مواعيد العمل من الساعة ٢٠٠٠ حتى والإنتهاء من العمل الساعة ٢٠٣٠ صباحا يوميا.
- يتوفر فى المساحة الخضراء الكافية فى أصل قس الأتجار وسبحة المسطحات الخضراء
- إليم الجودة والمخالفات الرسمية يتواجد نصف القوة للمساحة بالتعاقد بالتعاقد بينهم مع إمداد زريعة العسل اللامى حسب إحتياج الهيئة لهم.



• يتم تحديد زوى موحده توشرت للمساحة الخاصة بالمشركة

• يتوفر فى المساحة الزراعية والمطرف الخضراء الكافية فى أمة منظمة روى المساحة على الكمية والى صلاحية التربة .

• وقاية التفتحات من جميع الاتجاهات الأربعة . الأوتك . والإسارات الظلمة . واستخدام معدات الأخصاب

• لاهية الحق فى طلب أمتثال أى عمل من المساحة أو المشرف دون إهدام أى أصل . رئيس الأتيم

13
12
11

الشرط الثالث

- * يتم سداد مستحقات الشركة كل شهرين بموجب فاتورة يثبث اعتمادها من الإدارة المختصة وعلى الشركة تقديم فاتورة إلكترونية معتمدة ومختومة عن تلك الفاتورة نسخة.
- * يتم احتساب قيمة الفاتورة على أساس العدد الفعلي الموجود برميها من العمالة بالإضافة إلى احتساب المشرف عن كل يوم بموجب كشف شهري معتمد من الإدارة والأمن ومسؤول الشركة.
- * في حال غياب نسبة ٢٠% من قوة العمالة الزراعية على مدار الشهر يتم خصم ٥% من قيمة الاجمالي للفاتورة طبقاً للمدون بالعقد.
- * لا تدفع قيمة صيانة المسطحات الخضراء توفير معدات زراعية (جرار زراعي - مكنيت قص حيا الشس - مناشير كهربائية... الخ) وفي حالة حاجة الهيئة لاستئجار أى من تلك المعدات تقوم الشركة بتقديم مقايمة بقيمة مدة الإيجار اليومي حتى أن يتم اعتمادها بحرفة مسنولي الهيئة.
- * إمكانية إصلاح المعدات الزراعية ملك الهيئة من خلال الشركة بعد تقديم طلب لرئيس الهيئة ويتم الموافقة عليه ويتم تقديم فاتورة بقيمة الإصلاح للمعدة المطلوبة من خلال الشركة.
- * تلتزم الشركة بتابع كافة الإحتياطات والإجراءات الواجبة لإسلامة الأفراد سواء من تابعين للشركة و العاملين بالهيئة أو الغير.
- * تعتبر الشركة وحدها مسؤولة جنائياً ومدنياً عن الأضرار التي تحدث للعمالة الزراعية التابعين لها أثناء العمل بالموقع من أي نوع - وثنية على الهيئة أثناء تنفيذها الأعمال المطلوبة يوميا.
- * تلتزم الشركة بتحديد مراتب المسائل والمشرفا بمقرتها كل أول شهر بعد انقضاء يوم (٥) من أول كل شهر وتذلك تلتزم بالتأمين عليهم وفقاً لقوانين التأمينات المساعدة وتحملها وتقدمها قيمة التأمين عليهم.
- * في حالة امتناع الشركة عن الأعمال المكلفة لهم بالموقع أو امتناع العمالة الخاص بالشركة عن العمل لمدة يوم واحد يتم خصم نسبة ١٠% من قيمة المستخلص عن كل يوم توقف عن العمل وفي حالة عدم الإستجابة باستمرار عن مدة (٧) أيام متتاليين أو متصليين خلال فترة التعاقد يعتبر امتناع عن العمل بالموقع ويتم تكليف شركة أخرى بالأعمال بالموقع ويخصم قيمة الفاتورة كاملة على حساب الشركة المتعاقد معها مع وقف المستخلص بالشركة وخصم قيمة التأمين من الشركة.
- * إذا تأخرت الشركة في تأخذ أى من الأموال التي يصدر بها أمر تكليف من الهيئة يتم خصم ١٠% من قيمة الأجمالي للفاتورة وفقاً للمدون بالعقد.
- * يتم تسليم الأدوات الخاصة بأعمال الصيانة مع بداية استلام الموقع مع فحصها قبل من صلاحيتها أو عدمه وفي حالة عدم استكمال الأدوات الخاصة بأعمال الصيانة أو تلفها دون تغييرها يتم خصم ١٠% من قيمة المستخلص عن كل شهر لحين استكمالها.

الشرط الرابع

تقوم الشركة بالأعمال المكلفة اليها التالية:-

- ١) يتم فحص المسطحات الخضراء حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة.
- ٢) يتم فحص الأشجار والشجيرات (الاسوار) حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة.
- ٣) تقديم النخيل بأنواعه حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة في المواعيد المحددة.
- ٤) تقوم الشركة بتجميع المخلفات داخل جونتات وتغليفها ببطانة النورين المعطلة من قبل الهيئة.

٥) يتم تنفيذ ما يطلب من الشركة من أعمال حفر يدوية داخل المسطحات وإثارة تلك ورعايتها وري وزراعة نباتات جديدة وتجميع المخلفات... الخ.



م. الناصر
م. الناصر

المرشد
١٥
١٥

الشرط الثالث

- * يتم سداد مستحقات الشركة كل شهرين بموجب فاتورة يتم اعتمادها من الإدارة المختصة وعلى الشركة تقديم فاتورة إلكترونية - ملة ومختومة عن ثلاث العدة السابقة
- * يتم احتساب قيمة الفاتورة على أساس العدد الفعلي للحوادث يوميا من العمالة بأثر ملة إلى احتساب المشرف عن كل يوم بموجب كشف شهري معتمد من الإدارة والأمن ومسئول الشركة
- * في حال غياب نسبة ٢٠ % من قوة العمالة الزراعية على مدار الشهر يتم خصم ٥ % من قيمة الاجمالي للفاتورة طبقاً للمدون بالعقد
- * لاتذم قيمة صيانة المسطحات الخضراء توفير معدات زراعية (جرار زراعي - آلات قص حشيش - مناشير كهربائية... الخ) وفي حالة حاجة الهيئة لاستئجار أى من تلك المعدات تقوم الشركة بتقديم مقايمة نقدية مدة الإيجار اليومي (أى أن يتم اعتمادها بمعرفة مسؤولى الهيئة
- * إمكانية إصلاح المعدات الزراعية ملك الهيئة من خلال الشركة بعد تقديم طلب لرئيس الهيئة ويتم الموافقة عليه ويتم تقديم فاتورة بقيمة الإصلاح للمعدة المطلوبة من خلال الشركة
- * تتلزم الشركة بالتابع كافة الإحتياطات والإجراءات الواجبة لإسلامة الأفراد سواء من العاملين للشركة و العاملين بالهيئة أو الغير
- * تعتبر الشركة وحدها مسؤولة جنائيا ومدينيا عن الأضرار التى تحدث للعمالة الزراعية الناهين لها أثناء العمل بالموقع من ائس مـ واية على الهيئة أثناء تنفيذها الأعمال المطلوبة بما
- * تتلزم الشركة بتسديد مرتبات العماله والمشموما بمقرقتها كل أول شهر بعد الصل يوم (٥) من أول كل شهر وذلك لتتزم بالتأمين عليهم وفقاً لقوانين التأمينات السائدة وتحمل وأخذها قيمة التأمين عليهم
- * فى حالة امتناع الشركة عن الأعمال المكلفة لهم بالموقع أو امتناع العماله إخص بالشرية عن العمل لمدة يوم واحد يتم خصم نسبة ١٠ % من قيمة المستخلص عن كل يوم توقف عن العمل وفى حالة عدم الإستجابة باستمرار عن مدة (٧) أيام منفصلين أو متصلين خلال فترة التعاقد يعتبر امتناع عن العمل بالموقع ويتم تكليف شركة أخرى بالأعمال بالموقع ويخصم قيمة الفاتورة كاملة على حساب الشركة المتعاقد معها مع وقف المستخلص للشركة وخصم قيمة التأمين من الشركة
- * إذا تأخرت الشركة فى تنفيذ أى من الأعمال التى يصدر بها أمر تكليف من الهيئة يتم خصم ١٠ % من قيمة الأجملى للفاتورة طبقاً للمدون بالعقد
- * يتم تسليم الأدوات الخاصة بأعمال الصيانة مع بداية أستلام الموقع مع فحصها قبل من صلاحيتها أو عيها وفى حالة عدم أستكمال الأدوات الخاصة بأعمال الصيانة أو تلفها دون تعيها يتم خصم ١٠ % من قيمة المدخلص عن كل شهر لعدم أستكمالها

الشرط الرابع

تقوم الشركة بالأعمال المكلفة اليها التالية:



- ١) يتم قص المسطحات الخضراء حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة
- ٢) يتم قص الأشجار والشجيرات (الاسوار) حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة
- ٣) تقليم التخيل بتاوعة حسب ما تراه الإدارة المختصة بالهيئة فى المواعيد المحددة
- ٤) تقوم الشركة بتجميع المخلفات داخل جونتات ونقلها بقلعة التذوين المتعلقة بالهيئة
- ٥) يتم تنفيذ ما يطلب من الشركة من أعمال حفر يدوية داخل المسطحات وإكثار نباتات ورعايتها ورى وزراعة نباتات جديدة وتجميع المخلفات... الخ

م/إيمان
م/إيمان

١٢
١٣

٦) لري يتم بصورة دورية نقل المسطحات

٧) يتم استعاضة أي تلف في المسطحات والأشجار والشجيرات والتخيل والزهور المسببة والحولية والتينات
داخلة بشكل ممتاز لزود والصنف.

٨) يتم توفير عدد من الصالة لرعاية وري التينات الداخلية بالمسنى الإداري وتجهيزات المعرض والحفلات بلهية مع
توفير بعض التينات الداخلية والقصاري والمقريبات في بيئة يتنموس في حدود ١٠٠ تينات على مدار التعقد

٩) يتم مقومة الحشيش أول باول وعمل حبيبات وشقرفة من خلال الصلة باستخدام الآلات الخاصة بذلك مع توفير
هذه الآلات من خلال شركة الخاصة بعمل الصيقة

١٠) مقومة الإفات تتد بشكل وفسي وشكل عاجل في حالة ظهور أي أصيابت مرضية (حشرية أو فطرية) في الحدائق
والمسطحات (مسطح - شجر - شجيرات - نخيل - زهور - تينات داخلية)

١١) تكون الشركة مسؤولة عن أية تلفيات تتسبب فيها الصلة الزراعية خلال تواجدهم بالموقع التابعة لها ،على أن يتم
خصم قيمة تلك التلفيات من مسطحات الشركة .

١٢) تتقدم الشركة بزيارة المخلتات الناتجة من عتبة الصيانة من المسطحات مع توفير وسيلة نقل المخلتات
متحركة داخل الموقع إلى نقطة تجميع المخلتات التي تحدها الهيئة أول باول كما تتقدم الشركة بصيلة وأصلاح وسيلة
النقل الخاصة بها لتجميع المخلتات بون التي مسؤولة على الهيئة كما تتقدم الشركة بتوفير الصلة اللازمة لتشغيل
وسيلة النقل وتوفير وسيلة أخرى في حالة عطلها لحين إصلاحها لعدم تعطيل العمل بالموقع وفي حالة عدم توفر الوسيلة
يتم عمل غرامة ٦٠٠ جنيه عن كل يوم تخخير .

١٣) في حالة تخخير الشركة في رفع المخلتات أو تخخير في أعمال الصيقة عن (٤) أيام يتم توقيع غرامة قدرها ٥%
من مسطحات الشركة وفي حالة عدم الالتزام يتم وقف المستنضخ للشركة .

الشرط الخامس

تقدم الشركة بتوفير الآتية:

- ١) توفير عدد (١٠٠) حونية تجميع المخلتات الزراعية بالموقع
- ٢) خمس فرانسور بيد خشب ليمون بالعدد (١٠)
- ٣) سفرة حديد فرانسور بيد خشب ليمون بالعدد (١٠)
- ٤) مشال بيد بلاستيك بالعدد (٤)
- ٥) مقص سور الحاني الصنع بالعدد (٢)
- ٦) مقص عتقة الحاني الصنع بالعدد (٦)
- ٧) سفرة حديد بيد خشب بالعدد (١) مع توفير خيط لضبط الحديد بالعدد (٥٠٠٠)
- ٨) فرك تجميع مخلتات حديد بيد خشب ليمون بالعدد (٢)
- ٩) كوريك غوز نوع جيد بيد خشب ليمون بالعدد (٢)
- ١٠) كوريك رفع نوع جيد بيد خشب ليمون بالعدد (٢)
- ١١) (١٠) صبة نوع جيد بيد خشب ليمون بالعدد (٢)
- ١٢) شرشرة (مستة) نوع جيد بيد خشب وذات سنون حادة بالعدد (١٠)
- ١٣) غلق كورينتر بالعدد (١)
- ١٤) صبة حديد بيد خشب ليمون نوع جيد بالعدد (٥)
- ١٥) أحذية من صيد ١٠ لتر بالعدد (٢)
- ١٦) شبكة لوز التينات الحدية بالعدد (٢)



رئيس اللجنة

م/ عبدالعظيم

الموافق

١٢ شعبان ١٤٣٥
١٢